

## يجب تعزيز مسودة الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر

منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية هما من ضمن 70 منظمة غير حكومية من أوروبا وسواها تدعو الدول الخمس والأربعين الأعضاء في مجلس أوروبا إلى تعزيز حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم. وتأتي هذه الدعوة مع بدء الاجتماع ما قبل النهائي الذي تعقده اللجنة الخاصة بالعمل ضد الاتجار بالبشر (وهي مجموعة من الممثلين الحكوميين عن الدول الخمس والأربعين الأعضاء في مجلس أوروبا تعرف باسم "CAHTEH"، في ستراسبورغ بفرنسا في 28 سبتمبر/أيلول، لوضع مسودة الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في منطقة مجلس أوروبا والذين يتأثرون بهذا الشكل المعاصر من العبودية زيادة هائلة خلال العقد الأخير.

وقالت ماري كاين، مديرة المنظمة الدولية لمناهضة العبودية إن "الاتجار بالبشر هو بحد ذاته انتهاك خطير لحقوق الإنسان. ويشكل امتهاً لكرامة البشر وسلامتهم، وهو بطبيعته - التي تنطوي على الإكراه و/أو الخداع والاستغلال - يُعرض ضحايا الاتجار لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان. بيد أن السلطات في أغلب الأحيان تخلط بين الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم وبين المهاجرين غير الشرعيين والذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية؛ وغالباً ما يعاملون كمجرمين وليس كضحايا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ويعادون بسرعة إلى البلدان التي جاءوا منها، حيث يتعرض كثيرون منهم لخطر الانتقام و/أو الاتجار به من جديد. كما أن مثل هذا الإجراء يمحط بالجهود المبذولة لتقديم أولئك المسؤولين عن الاتجار إلى العدالة."

وقالت جيل هين المستشار القانونية لمنظمة العفو الدولية التي ستلقي كلمة أمام اجتماع لجنة CATHEH الذي يُعقد في ستراسبورغ إن "الدول تتحمل مسؤولية، فردية وبالتعاون بعضها مع بعض، ليس فقط في اتخاذ تدابير لمنع الاتجار ومقاضاة المتاجرين، بل أيضاً لحماية الحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم واحترامها."

وقد رحبت منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية بتركيز مجلس أوروبا على الاتجار بالبشر، وبخاصة التفويض الذي منحه وزراء خارجية الدول الخمس والأربعين هذه إلى لجنة CAHTEH لوضع مسودة اتفاقية أوروبية تعزز حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم.

بيد أنه عقب الاطلاع على المسودة الأحدث عهداً للمعاهدة، ترى منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمكافحة العبودية أن CAHTEH خلال اجتماعها الأخيرين، ينبغي أن تعزز بعض النصوص إذا أرادت الوفاء بالتفويض الممنوح لها بوضع معاهدة تهدف إلى إعداد "إطار شامل لحماية الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم والشهود ومساعدتهم" وهذا يحتاج من الدول تجاوز المعايير الحالية المكرسة في المعايير الدولية والإقليمية والقوانين الوطنية.

وفي بيان مشترك وقعته أكثر من 70 منظمة غير حكومية تعمل بشأن الاتجار والقضايا المتصلة به في أوروبا وسواها، تدعو المنظمات لجنة HCAHTE إلى التأكد من أن نص الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار يعتبر الاتجار انتهاكاً لحقوق الإنسان ويقتضي من الدول التأكد من :

- التعرف السريع والدقيق على هوية الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم وذلك باستخدام أشخاص مدرين ومؤهلين لذلك.
- عدم اعتقال الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم أو توجيه تهم إليهم أو مقاضاتهم بسبب دخولهم إلى البلاد أو إقامتهم فيها بصورة غير قانونية، أو بسبب مزاولتهم أنشطة غير قانونية ناجمة عن وضعهم كأشخاص يتم الاتجار بهم.
- توفير مجموعة واسعة من تدابير وخدمات المساعدة والحماية للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم، بما في ذلك الرعاية الطبية والنفسية والمساعدة القانونية والسكن الآمن والمضمون على أساس الحاجة.
- منح أي شخص يعتقد بشكل معقول إنه تم الاتجار به فترة 3 أشهر على الأقل للبقاء في البلاد (تعرف بفترة التأمل واسترداد العافية) بينما يبدأ في التعافي ويتخلص من نفوذ من يتاجر به و/أو لتمكينه من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة بشأن مستقبله، بما في ذلك التعاون مع جهود إنفاذ القانون، بأمان.
- عقب فترة التفكير واسترداد العافية، يُمنح الأشخاص الذين تم الاتجار بهم تصاريح إقامة دائمة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد على أساس تقييم دوري للاحتياجات والمخاطر، وليست مشروطة فقط بتعاون الشخص الذي تم الاتجار به مع جهود إنفاذ القانون.
- عدم إعادة أي شخص يتم الاتجار به إلى أية دولة إذا كان هناك خطر على حياته أو سلامته، بما في ذلك تعرضه للاتجار به مرة أخرى.

وإذا تم اعتماد هذه التوصيات، يمكن لمعاهدة مجلس أوروبا أن تسد فراغاً مهماً، لأنه لا توجد اليوم أية معاهدات تتناول بشكل شامل واجبات الدول في احترام حقوق الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم وحمايتهم.

كما تدعو منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمنهضة العبودية كل حكومة من حكومات الدول الخمس والأربعين الأعضاء في مجلس أوروبا إلى إجراء مشاورات حول مسودة المعاهدة هذه مع المجتمع المدني، وبخاصة مع المنظمات والأفراد الذين يعملون مع الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم أو نيابة عنهم.

### خلفية

فوضت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا اللجنة الخاصة بالعمل ضد الاتجار بالبشر (المعروفة باسم CAHTEH) بسن اتفاقية أوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر بحلول ديسمبر/كانون الأول 2004. وخلال الاجتماع المقبل، الذي يُعقد من 28 سبتمبر/أيلول إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول، ستكمل اللجنة المذكورة مطالعتها (قراءتها) الثانية لمسودة هذه المعاهدة.

وقد طلبت لجنة الوزراء من لجنة CAHTEH تحديداً إعداد إطار شامل يراعي النوع الاجتماعي لحماية الحقوق الإنسانية لضحايا الاتجار، فضلاً عن التركيز على الوقاية والتحقيق والمقاضاة والتعاون الدولي.

وقد أسس مجلس أوروبا، الذي يقع مقره في ستراسبورغ بفرنسا، في العام 1949 للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون. وفي سبيل هذه الغاية، اعتمدت هذه المنظمة الحكومية الدولية 196 معاهدة،

بينها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأنشأت هيئات مراقبة، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. والدول الأعضاء حالياً في مجلس أوروبا هي : ألبانيا وأندورا وأرمينيا والنمسا وأذربيجان وبلجيكا واليوسنة والمهرسك وبلغاريا وكرواتيا وقبرص والجمهورية التشيكية والدنمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا واليونان والمجر وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا ولتفيا ولايخنشتاين وليتوانيا واللوكسمبورغ ومالطا ومولدوفا وهولندا والنرويج وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا الاتحادية وسان مارينو، وصربيا والجبل الأسود، وسلوفاكيا وسلوفينيا وأسبانيا والسويد وسويسرا ومقدونيا في جمهورية يوغسلافيا السابقة وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة. ومن المقرر أن تصبح موناكو الدولة السادسة والأربعين العضو في مجلس أوروبا في أكتوبر/تشرين الأول 2004.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الوثائق التالية :

- التوصيات العامة لمنظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية حول مسودة الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر. <http://web.amnesty.org/library/index/engior610182004>
- تعزيز حماية حقوق الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم : توصيات منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمناهضة الاتجار لتعزيز نص مسودة الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الاتجار بالبشر المعدة في يوليو/تموز 2004. <http://web.amnesty.org/library/index/engior610162004>

For more information please call Amnesty International's press office in London, UK, on +44 20 7413 5566

Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW. web: <http://www.amnesty.org>

**Or Beth Herzfeld, press officer at Anti-Slavery International, on +44 20 7501 8934**

For latest human rights news view <http://news.amnesty.org>

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة

على الهاتف رقم: 44 20 7413 5566

منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>

أو الاتصال بـ بيت هايزفيلد مسؤول الإعلام بـ

**Anti-Slavery International, on +44 20 7501 8934**

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>